جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 2 -	الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
عنوان المداخلة	التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
الإسم واللقب	محمد الناصر حميداتو	بقاص صافية
المؤهل العلمي	أستاذ دكتور	طالبة دكتوراء سنة أولى
الوظيفة	أستاذ تعليم عالي	/
التخصص	/	/
المؤسسة	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
ملاحظات	/	/

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز مدى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاقتصاد من حيث سرعة إنشائها وكفاءتها في استخدام رأس المال، وفي تعبئة المدخرات والمهارات وكذلك في الدور الفعال الذي تلعبه في التنمية الإقتصادية من خلال تثمين قوة العمل وخلق الناتج الداخلي الخام وترقية التجارة الخارجية وزيادة انتاجية العامل .

إلا أن هذه المؤسسات لقيت العديد من المشاكل والصعوبات التي ساهمت في وئدها من قبل اكبر واهم مشكل هو التمويل إذ أن صغر حجم هذه المؤسسة يجعل من الصعب حصولها على القروض المصرفية وكذلك المشكل السياسية الإقتصادية والتوجهات الحكومية الإدارية التي تتخبط في توجهاتها الإقتصادية إضافة إلى ذلك جملة من التحديات التي تقف عائق امام هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – التحديات – الصعوبات

Summary :

This study aims at highlighting the importance of small and medium enterprises in developing the economy in terms of the speed of its establishment and its efficiency in the use of capital, in mobilizing savings and skills as well as in the effective role it plays in economic development by valuing the labor force, creating raw domestic output, promoting foreign trade and increasing productivity. Factor.

However, these institutions have received many problems and difficulties that contributed to the leadership of the largest and most important problem is funding as the small size of this institution makes it difficult to obtain the bank loans as well as the political and economic problems and the administrative directions of the government, which are floundering in the direction of economic addition to the total of Challenges that stand in the way of these institutions.

Key words: small and medium-sized enterprises – challenges- difficulties

مقدمة :

لقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا وإهتماما بالغا من طرف العديد من المنظمات العالمية والباحثين الإقتصاديين بإعتبارها من أفضل الوسائل التي تدفع إلى التطور الإقتصادي وذلك نظرا لتميزها بسرعة إنشائها وخصائص أخرى و نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في التنمية الإقتصادية .

من تلك الخصائص التي تمتاز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دون غيرها إلا أن ذلك لم يشفع لها للحصول على الموارد اللازمة لتطوير نشاطها،حيث لازالت تعاني من مشاكل وقيود جمة في التمويل بسبب شروط و مبادئ التمويل التقليدي،إذ تبقى بنظر البنوك عاجزة على الوفاء بالتزاماتها، كما أن قلة مواردها خاصة تقف،هي الأخرى، عائقا لدخولها السوق المالي.

وبالنظر إلى جميع هذه المعوقات نطرح الإشكالية التالية : **ماهي التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين هما :

المحور الأول تطرقنا فيه إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وأهميتها

والمحور الثاني تناولنا فيه أهم وأبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعددت التعاريف فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها[1]:

1. **تعريف اللجنة الأوروبية** :" المؤسسة الصغيرة هي التي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملا ، أجيرا ، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 عاملا إلى 249 عاملا أخيرا و تتميز بإستقلاليتها " .
2. **تعريف منظمة العمل الدولية** : " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي وحدات تنتج وتوزع سلع و خدمات و تتالف غالبا من منتجين مستقلين يعملون ابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية ، و بعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة ، و بعضهم يستأجر عمالا و خرفيين و بعضها يعمل برأس مال ثابت ، يعتمد على عائد منخفض ،و عادة ما تكسب دخولا غير منتظمة و تهيء فرص عمل غير مستقرة ، و يضيف هذا التعريف بأنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالبا "

3. **تعريف لجنة التنمية الإقتصادية الأمريكية** : إن هذه المشروعات هي التي تعتمد على إستقلالية الإدارة و أن يكون المدير هو مالك المشروع و تتشكل من مجموعة من الأفراد و محلية النشأة ، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع" .

4. **تعريف الإتحاد الأوروبي** : " تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا الإتحاد كمايلي [1]:

- ✓ المؤسسات الصغيرة جدا من 1-9 عمال .
- ✓ المؤسسات الصغيرة من 10-99 عاملا .
- ✓ المؤسسات المتوسطة من 100-499 عاملا .

5. **تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا للمشرع الجزائري** [1]

لا يمكن إعطاء تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات ، فقد وضعت عدة معايير لحديد تعريف واضح لها من حيث الحجم و هي : **عدد العمال** ، **رقم الأعمال** ، **القيمة المضافة** .....إلخ ، لكن المعيار الأكثر إستعمالا هو معيار عدد العمال ، و على هذا الأساس يعرف المشرع الجزائري حسب المواد 5 ،7 هذه المؤسسات كما يلي :

- **بالنسبة للمؤسسة الصغيرة** : تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين 1-9 أفراد ، و تحقق رقم أعمال يقل عن 20مليون دينار .

بالنسبة للمؤسسة المتوسطة : هي تلك المؤسسات التي تشغل بين 50 و 250 عاملا ، و يتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و 1 مليار دينار وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

نوع المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال بالدينار الجزائري	مجموع الميزانية بالدينار الجزائري
الصغيرة جدا	من 01 إلى09	أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون
الصغيرة	من 10-49	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
المتوسطة	من50- 250	من400مليون- 4 ملايير	من 200مليون -1 مليار

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 02، 11 جانفي 2017، ص6.

ثانيا : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص نذكر منها[2] :

1- شكل الملكية: مشروع فردي او شركة أشخاص.

2- كثافة العمل: تستخدم قانون انتاجة بسيطة نسبيا، مما يتناسب مع ظاهرة وفرة العمل وندرة رأس المال في معظم البلدان النامية .

3- المرونة في الإدارة وفي مواجهة الفساد الناجم عن نقص الطلب السوقي بدرجة أكبر، إضافة إلى أنها تعمل في مجتمع محلي وعلى علاقة مباشرة مع العاملين و العملاء 6.

4- سهولة التأسيس: وتستمد عنصر السيولة من احتياجاتها لرؤوس الأموال صغيرة نسبيا، حيث أنها تستند إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص .

5- وجود حوافز على العمل والابتكار، التجديد، التضحية والرغبة في تحقيق اسم تجاري وشهرة وارباح وتحمل المخاطرة.

6-.تعتبر هذه المؤسسات اكثر كفاءة في استخدام رأس المال، و في تعبئة المدخرات و المهارات ذات الطابع المنظمي وموارد أخرى، كان لا يمكن الاقتراب منها لولا هذه المؤسسات.

7- قوة العلاقة بالمجتمع: من أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المحيط به.

8-انخفاض احتياجاتها من الطاقة، و البنية الأساسية بالمقارنة مع المؤسسلت الكبيرة.

9- استقلالية الملكية والادارية والعمل: حيث يجب أن لا تتدخل هيأت أو جهات خارجية في عملها وأن لا تعتبر فرعا للأحد المؤسسات الكبرى.

10-مركز التدريب الذاتي: إن طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب و التكوين لما لها والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتها لنشاطهم الانتاجي باستمرار، وتحملهم للمستويات التقنية والمالية، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات و المعرفة.

11- المعرفة التفصيلية بالعملاء وظروفهم: فسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا، والمعرفة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعريف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية، وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل.

12-ينتمي للقطاع الخاص.

ثالثا: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها[3]:

- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية :

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المؤسسات فإن دورها يظهر بشكل جلي وواضح وأساسي ويمكن حصر هذا الدور في النقاط التالية[4] :

1. **الدور الإقتصادي** : ويتمثل في العناصر التالية:

1.1 تثمين قوة العمل : من خلال إستعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال ، كثيفة العمل .

2.1 تعبئة الموارد المالية : و ذلك بجمع أموال مختلفة المصادر ، إذ بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات والأسر و بالتالي تجميع تلك الأموال ، أو كأن يقوم أحد الأشخاص أو العمال المهرة مع مجموعة من العاملين بتكوين وحدات إنتاجية بالإعتماد على مدخراتهم ، وبالتالي تشكيل طاقات إضافية ، تمكنهم من إبراز كفاءاتهم والمحافظة على إستقلاليتهم المالية ووحدتهم .

3.1 رفع إنتاجية العامل : وذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال وبإستمرار لضمان السير الحسن للعمل ، وكذلك السيطرة على سير العمل نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات .

4.1 خلق الناتج الخام الداخلي : يمكن أن نلمسه من خلال مساهمة القطاع الخاص بنسبة معينة من الإيرادات في الناتج الخام الداخلي .

5.1 ترقية التجارة الخارجية : تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير و إستراد .

6.1 توفير متطلبات السوق من السلع و الخدمات ، وتوفير مستلزمات المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية (المقاولة الباطنية) .

7.1 حماية الطابع الصناعي المحلي من منافسة المنتوج المحلي :

في ظل التطورات الراهنة ، و أمام إنفتاح الأسواق العالمية وتحرير التجارة ورفع الرقابة الجمركية وإلغاء الرسوم الجمركية ، أصبحت هناك منافسة خارجية للمنتوجات والتي تؤثر على المنتوجات المحلية ، لذلك فإن هذه المؤسسات تعمل على حماية منتوجاتها عن طريق طريق مراقبة الجودة ، والتحكم في التكاليف ومحاولة خلق ميزة تنافسية لمواجهة تلك المنافسة ، وبالتالي إذا إستطاعت المواجهة فإنها بذلك تستطيع حماية المنتوجات المحلية .

2. الدور الإجتماعي :

تعمل هذه المؤسسات على تحقيق التوازن الجهوي و إحداث تطورات على المستوى الإجتماعي ، ويمكن حصر الدور الإجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية :

- القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل .
- الحد من ظاهرة النزوح الريفي : وذلك من خلال إنشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية أو النائية ، وبالتالي تقريب مناصب الشغل من سكان تلك المناطق الريفية وفي هذا الصدد يمكن للمؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق ما يلي :

- القضاء على الآفات الإجتماعية .
- تحسين مستوى المعيشة في الريف .
- الإستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية .
- الإستغلال الأمثل للموارد المحلية

المحور الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: المشاكل التي تعترض تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل عديدة منها ما هو خارج عن إرادة المؤسسة وإدارتها بسبب أرتباطها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر ها الدول، وهي مشاكل يصعب حلها أو تغييرها من طرف إدارة المؤسسة بل يجب التأقلم معها، وهناك مشاكل أخرى داخلية ترتبط أساسا بنشاط وعمل المؤسسة، ويمكن حصرها في:

1- التمويل :و هي في مقدمة المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات، إذ أن صغر حجم هذه المؤسسة يجعل من الصعب حصولها على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع احتمال المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب المؤسسات مقابل القروض، فضلا عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات المحاسبية التي تعكس الوضع المالي للمؤسسة والتنبؤ بمستقبلها[5]؛

2- **المشاكل السياسية الإقتصادية والتوجهات الحكومية الإدارية**[6]: تظهر هذه المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة التوجهات الحكومية خاصة في الدول النامية ذات التوجه الرأسمالي حديثا أو الدول الإشتراكية والتي عانت ولازالت تعاني من عواقب تطبيق النظام المثالي نظريا والغير قابل للتطبيق واقعيا. حيث لم تؤسس أي برامج لتوجه المؤسسات أو لمساعدتها ماليا أو فنيا أو لتقدير إعفاءات ضريبة لها في حالة إتخاذها أوضاعا رسمية في ممارسة نشاطها؛

3- مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات[7] : وتتمثل في نقص المعلومات والإفتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم، كذلك إنعدام الخبرة والمهارة اللازمين في تحليلها، سيؤدي بطبيعة الحال إلى ضعف مردودية هذه المؤسسات وإرتفاع إحتمال فشلها؛

4- مشكلة العقار الصناعي: يعتبر من بين المشاكل الأساسية التي تواجه المستثمرين الجدد، ويعود ذلك إلى انعدام سياسة واضحة المعالم لتنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، خاصة إذا ما لاحظنا الحالة السيئة التي صلت إليها المناطق الصناعية من حيث التنمية والتسيير والتنظيم؛

5- المشاكل المتعلقة بالتسويق: تتجسد في إنخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وضعف الرقابة على الجودة وعدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على إنتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة، عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد المؤسسة لمعلوماتها عن السوق المستهدفة[9]، ويضاعف إلى هذه الصعوبات تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع المؤسسات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر والضمان وانتظام التوريد بالكميات المطلوبة، وفي المواعيد المقررة وتفاديا للمشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة، فضلاً عن ظاهرة عدم الثقة بالمنتج الوطني مقارنة بالمنتج الأجنبي[10] ؛

6- الجباية :بالرغم من الإجراءات المتخذة حيال تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،لا يزال المستثمر في هذا القطاعُ يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على أرباح ومن مختلف الاشتراكات المفروضة على هؤلاء المستثمرين[11]؛

7- البيروقراطية الإدارية :بطء وتعقيد الإجراءات الإداريةُ يعد من بين العناصر الأساسية المعرقلة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها، كما يعاني هذا القطاع من تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الصحية، العمالية، الضمان الاجتماعي ،الدوائر الضريبية والجمركية ،الجهات المهتمة بالمواصفات ومقاييس الجودة. ..الخ)؛

8- إنخفاض الإنتاجية : هناك أسباب عدة تؤثر في انخفاض إنتاجية المشروع الصغير منها سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار وخدمات الإنارة والتبريد فضلا عن قلة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل وارتفاع نسبة العاملين الذين يتركون مكان العمل.

9- تردي النوعية :بسبب استعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الأولية، فضلا عن صعوبة الاستعانة بالكوادر الهندسية والعناصر الفنية المدربة، وعدم وجود مراكز ومخابر لفحص الجودة والنوعية.

ثانيا التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن التغيرات الحاصلة في الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين ساهمت في إعادة تشكيل معادلة القوى السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي، كما أن التغيرات التكنولوجية والتغير السريع لأذواق المستهلكين...سيؤثر حتماً على المؤسسات الكبيرة والصغيرة معا سواء من حيث رؤيتها المستقبلية للأهداف والأنشطة أو للأسواق. وفي ظل تنامي ظاهرة العولمة فإن هناك العديد من التحديات التي قد تعيق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.أهمها:[12]

1- التكتلات الاقتصادية والإتجاه نحو الإندماج :ماُ يميز الساحة العالمية الآن هو توجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية وتكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول، فالسوق الأوروبية الموحدة وقيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الأخرى، كما تميز عالم الأعمال بزيادة التركيز على الاندماج، الاستحواذ والتحالف، وقد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافس ي للمؤسسات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفعالية والوصول إلى تحقيق أرباح أكبر .

2- ثورة المعلومات :يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ماُ يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات، و لقد أصبحتُ تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد، إذ أنها تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه، والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم هي تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماج بين المؤسسات الصغيرة في محاولة منها للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، حيث نجد من أهم متطلباتها الإنتاج المتخصص، وكذا الإنتاج بحجم كبير لتحقيق ماُ يطلق عليه بوفورات الحجم، ومن ثم تخفي التكلفة وزيادة المقدرة التنافسية على المستوى العالمي.

3- التطور التكنولوجي : لقد أدى التقدم التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية، كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات. كما أدى التقدم التكنولوجي بالمؤسسات للاهتمام بتنمية ونشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية هدف الزيادة من جودة المنتجات، وتحسين الأداء الإنتاجي داخل المؤسسات، مماُ يحسنُ ويدعم المزايا التنافسية التي تتمتع ها مقارنة بالمنافسين

4- عالمية الاتصال: لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصال وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة، والفضائيات إلى طي المسافات، هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا وأصبحت المؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس الوقت يطرح في جميع أسواق العالم، تم نقل طرق وكيفيات إنتاجه من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية وشبكات الإنترنيت.

5- عالمية التجارة: سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية من خلال إنشاء الاتفاقيات العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية في سنة 1995والتي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية ، حيث أن تحرير هذه الأخيرة يمثل تحدي كبير بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التي تنتمي لدول العالم الثالث؛

6- عالمية الجودة: ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ماُ يعرف بمتطلبات الجودة العالمية، و ذلك من أجل تحسن التجارة العالمية على نحو يحافظ على الرفع من جودة ما يتداول فيها، وبنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية، وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع الخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة؛

7- الخصخصة[13] : والتي تعني أن الإطار العام لمسيرة الإقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين هو نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق وفعاليات جهاز الثمن وتفاعل قوى العرض والطلب.

الخاتمة :

أضحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حديث العام والخاص نظرا لدورها الفعال في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي باعتبارها أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي ، من خلال سهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى كونها وسيلة إيجابية لفتح أفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل وخلق الثروة، و بإمكانها رفع تحديات المنافسة في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وتحرير التجارة الخارجية واشتداد حدة المنافسة .

ومن خلال دراسة الموضوع تم الخروج بالتوصيات التالية[14]:

- تسطير إستراتيجية واضحة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- مشاركة الجامعة ومراكز البحث العلمي وكل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعداد هذه الإستراتيجية؛
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطوير هذا القطاع على أن لا يتم نسخ التجربة كلية لأن ذلك سيكون دون نفع يذكر نظرا لاختلاف المؤهلات البشرية والمادية والمالية والثقافية؛
- تحديث وتطوير هذه الإستراتيجية كلما دعت الضرورة لذلك(المرونة وليس الفوضى)؛
- ضرورة تكييف سياسات التمويل حسب متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد المحاور الكبرى المعنية بتحقيق التنمية المستدامة[15]؛
- وجود إرادة فذة ليس فقط لدى الدولة وإنما كذلك لدى أصحاب هذه المؤسسات في مواجهة التحديات؛
- ضرورة إعادة النظر في طبيعة وجنس الضمانات التي تتطلبها البنوك الوطنية عند منح الائتمان المصفي لهذه المؤسسات؛
- تكييف النظام المصرفي الجزائري مع الاحتياجات الحالية وتطوير أساليب وأدوات التمويل وانتهاج سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة تعدد شركات التمويل لرأس مال المخاطر ومنحها امتيازات وتحفيزات جبائية؛
- إعتماد أسلوب اللامركزية في قرارات منح القروض المصرفية مع احترام الأسقف المحددة بالإجماع؛
- ضرورة التفكير في تطوير السوق المالي وتكريس ثقافة الاستثمار المالي، أين تصبح حركية موارد التمويل مرتفعة.

التهميش والمراجع :

1- الموقع الإلكتروني www.elbassair.net، تاريخ الإطلاع ، 2017/09/25 ، ساعة الإطلاع 9.00، ص 1.

2- فرج شعبان، رحالية بلال، **آليات برامج ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار الأسعار ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة يومي 25-26 أفريل 2017، ص5.

3- عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة – مع الإشارة لبعض التجارب العالمية**، الملتقى الدولي الموسوم بـ: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ص03.

4- مرجع سابق، الموقع الإلكتروني، ص 3.

5- سليمة رقيبة، **تجربة بعض الدول في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص33.

6- طويطي مصطفى، كتوش نبيل، **المقاولة من الباطن كخيار إستراتيجي لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض التجربة الجزائرية**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار الأسعار ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة يومي 25-26 أفريل 2017، ص11.

7- نفس المرجع، ص11.

8- مشعلي بلال، محرز صالح، **أساليب دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار الأسعار ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة يومي 25-26 أفريل 2017، ص06.

9- طويطي مصطفى، كتوش نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 11.

10- مشعلي بلال، محرز صالح، مرجع سبق ذكره، ص 7.

11- نفس المرجع ، ص6.

12- نفس المرجع، ص7.

13- مودع مروة، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فرع بسكرة خلال الفترة (2004-2015)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص: ماليـة ونقـــود، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص52.

14- عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص14.

15- قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، **محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر – بسكرة-، ص12.

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر